الفعل الجمعوي وتحولات المجتمع المعاصر:
مقاربة سوسيولوجية

د. زكرياء لمغاري
دكتور في علم الاجتماع
المغرب

الملخص:

يعالج هذا المقال الظاهرة الجمعوية بوصفها شكلاً نوعياً من التنظيمات الرسمية القائمة على الفعل الإرادي والتطوعي، مبرزاً حدود التمييز بينها وبين باقي أشكال الجماعات الاجتماعية والمؤسسات، من خلال تأكيد استقلاليتها البنيوية وارتباطها بأهداف ذات نفع عمومي خارج منطق الربح والإكراه. كما يناقش صعوبة بناء تصنيف جامع للجمعيات بالنظر إلى تعدد وظائفها وتداخل مجالات تدخلها، حيث تتراوح بين أدوار تعبيرية ومطلبية وتسييرية، وتتحدد أيضاً وفق طبيعة علاقتها بالدولة بين التصادم والشراكة والتكامل. ويندرج هذا التحليل ضمن سياق أوسع يرصد تطور القطاع الجمعوي عالمياً وتحولاته التاريخية المرتبطة بأزمة دولة الرفاه وصعود المقاربات التشاركية، بما أدى إلى إعادة تعريف موقع الجمعيات داخل الفضاء العمومي. وبهذا المعنى، تبرز الجمعية كفاعل وسيط يساهم في إنتاج أشكال جديدة من التكامل الاجتماعي، وتجميع المطالب الفردية في صيغ جماعية، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية، مع ما يرافق ذلك من توترات مرتبطة بحدود استقلاليتها وانخراطها المتزايد في منطق التعاقد والتدبير، مما يجعلها مؤشراً دالاً على إعادة تركيب أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.

Associative Action and Transformations of Contemporary Society: A Sociological Approach

Abstract:

This article examines the associational phenomenon as a specific form of formal organization grounded in voluntary and intentional action. It delineates the limits of its distinction from other forms of social groups and institutions by emphasizing its structural autonomy and its orientation toward objectives of public interest beyond the logic of profit and coercion. It also addresses the difficulty of constructing a comprehensive typology of associations, given the multiplicity of their functions and the overlap of their spheres of intervention, ranging from expressive and advocacy roles to managerial functions, and shaped as well by the nature of their relationship with the state—whether conflictual, collaborative, or complementary.

This analysis is situated within a broader framework that traces the global development of the associative sector and its historical transformations linked to the crisis of the welfare state and the rise of participatory approaches, leading to a redefinition of the position of associations within the public sphere. In this sense, the association emerges as an intermediary sociological actor that contributes to generating new forms of social integration, aggregating individual demands into collective forms, and reconstructing social bonds. At the same time, this dynamic is accompanied by tensions related to the limits of its autonomy and its increasing integration into contractual and managerial logics, thereby making it a significant indicator of the reconfiguration of modes of social regulation in contemporary societies.

مقدمة:

يندرج تحليل الظاهرة الجمعوية ضمن الحقول المركزية في سوسيولوجيا التنظيمات وسوسيولوجيا الفعل الجماعي، بالنظر إلى ما تمثله الجمعيات من صيغ تنظيمية وسيطة تعكس تحولات عميقة في بنية العلاقات الاجتماعية وإعادة توزيع الأدوار بين الدولة والسوق والمجتمع. فالجمعية لا تُختزل في كونها مجرد إطار تنظيمي تطوعي، بل تشكل بنية سوسيولوجية مركّبة يتقاطع فيها البعد الإرادي بالفعل المؤسسي، ويتداخل فيها المنطقيْن القيمي والأداتي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المقال إلى تفكيك مفهوم الجمعية من خلال ضبط حدوده النظرية والتمييزية داخل حقل التنظيمات الرسمية، ثم مساءلة إمكانات تصنيفها في ضوء تعدد وظائفها وتباين علاقاتها بمحيطها الاجتماعي والسياسي.

كما يسعى المقال إلى استحضار السياق التاريخي والمؤسساتي لتطور القطاع الجمعوي على الصعيد العالمي، بوصفه مؤشراً على تحولات أنماط الضبط الاجتماعي، قبل الانتقال إلى تحليل أدوار الجمعيات داخل مجتمع متحوّل تتزايد فيه تعقيدات الاندماج الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن الرهان التحليلي لا يقتصر على الوصف أو التصنيف، بل يتجه نحو مساءلة الموقع السوسيولوجي للجمعية باعتبارها فاعلاً وسيطاً يساهم في إعادة تشكيل الفضاء العمومي، وفي إنتاج صيغ جديدة من الفعل الجماعي والمواطنة.

1. مفهوم الجمعية:

ليس كل الجماعات الاجتماعية تنظيمات، هكذا ميز "زندن Zenden" بين التنظيمات الرسمية وبين غيرها من أنماط الجماعات الاجتماعية، على أساس أن التنظيمات الرسمية هي نمط من أنماط الجماعات الاجتماعية، يتميز أعضاؤها بالوعي أو الشعور بالنوع، أي شعور الأفراد بأن هناك آخرين يشتركون معهم في بعض الصفات أو الخصائص، كما تتميز بوجود العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بمعنى وجود تأثيرات متبادلة بين أعضاء التنظيم، تشمل المشاعر والاتجاهات والأفعال، بالإضافة إلى تركز الأفراد حول هدف معين، إذ تظهر التنظيمات الرسمية عندما ينشئ الأفراد عن عمد وحدة اجتماعية لتحقيق أهداف محددة، ومن أمثلة هذه التنظيمات الرسمية (الجمعيات، المصانع، البنوك، الجامعات، المستشفيات والمصالح الحكومية ...).

أما الجماعات الاجتماعية، فهي جماعات يتميز أعضاؤها بالوعي أو الشعور بالنوع مع وجود تفاعل اجتماعي بين الأعضاء، إلا أن هؤلاء الأعضاء لا يتركزون حول هدف معين، ومن أمثلة هذه الجماعات الاجتماعية (جماعات اللعب، الصداقة، القرابة وجماعات الجوار...)[1].

يتضح، إذن، من تعريف "زندن" أن الجمعية هي تنظيم رسمي، ينشئها الأفراد عن عمد، ويتركز أعضاؤها حول هدف معين، لكن هذا التعريف يقيم تمييزا بين التنظيمات الرسمية وبين الجماعات الاجتماعية، إلا أنه لا يميز بين التنظيمات الرسمية فيما بينها.

انطلاقا من هذا التعريف الذي حدده "زندن"، يمكن اعتباره غير كاف للتمييز بين الجمعية كتنظيم رسمي وبين باقي التنظيمات الرسمية الأخرى، وبهذا الصدد يمكن ذكر تمييز لا بيير"la pierre"[2] بين الجمعية والتنظيمات الرسمية الأخرى:

الجمعية هي مجموعة اجتماعية منظمة حسب قواعد مرتبطة بإرادة أعضائها، في حين أن المؤسسة هي مجموعة اجتماعية منظمة حسب قواعد خارجة عن إرادة أعضائها"، أي أن الفاعل الاجتماعي داخل المقاولة أو الإدارة تفرض عليه قواعد خارجة عن إرادته، في حين أن الشخص الذي ينخرط في جمعية يفعل ذلك بملء إرادته.

---

[1] – طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع التنظيم، الطبعة1، دار غريب، القاهرة، سنة 1993. ص 10.

[2] – محسن محمد الرحوتي، المجال الحضري ومساهمات جمعيات الأحياء بالمغرب(جمعيات الأحياء العتيقة بفاس نموذجا)، وأطروحة لنيل دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الجامعية: 2002/2003. ص 78.

ويقترح بعض الباحثين في التنظيمات الجمعوية[3] تمييزا أيضا بين الجمعية وباقي التنظيمات الرسمية الأخرى، فالجمعية هي اتحاد مجموعة من الأشخاص داخل تنظيم بشكل تطوعي لها أهداف جماعية بعيدة عن تحقيق الربح، ويشترط فيها لتكون مؤسسة فعلية من مؤسسات المجتمع المدني ما يلي:

1– التنظيم: أي تكون مؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة وواضحة، تعتمد التطور كقيمة جوهرية في عملها، وتعتمد ديمقراطية التسيير وحرية الانخراط.

2– غير حكومية: وهذا يعني استقلاليتها عن الفاعلين العموميين أي عن الدولة ومؤسساتها.

3– الاستقلالية: أن تكون مستقلة تنظيميا دون أي وصاية خارجية (عن جميع الجهات بما فيها الأحزاب السياسية).

4– غير ربحية: أن لا تسعى لتحقيق الربح من خلال أنشطتها، ولا توزع الربح على منخرطيها.

5– لها أهداف: أن تكون أهدافها ذات نفع عمومي وذات بعد إنساني.

ويعرف قاموس السوسيولوجيا "Dictionnaire de sociologie"[4] الجمعية بأنها تجمع منظم أو مهيكل للأفراد من أجل غايات لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الشخصية، كالدفاع عن حقوق الإنسان، مناهضة العنصرية...).

إن الجمعية من الناحية السوسيولوجية هي مؤسسة للتنشئة الاجتماعية إلى جانب الأسرة والمدرسة، أي مؤسسة تهدف إلى تكوين مواطنين صالحين قادرين على الاندماج والقيام بأدوار طلائعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية على مستوى المحلي والوطني[5]. أما ثقافيا، تعرف الجمعية بأنها مجموعة الأعمال والأنشطة المنبثقة عن مجهودات تطوعية خاضعة لتخطيط مسبق، والتي تشمل المجالات التكوينية الفنية، التربوية، الرياضية، الخيرية والاجتماعية، والتي تقوم بها تجمعات من الأفراد معترف بها في إطار غير سياسي وثقافي وتجاري[6].

ويقدم "لويس لافيل" "Jean- Louis la ville" تعريفا يقترب أكثر من التحديد السوسيولوجي لمفهوم الجمعية، إذ يعتبر أن الجمعية التي "تقابل قانونيا بنية شكلية ومستقلة، أي معلنة رسميا وغير خاضعة لمراقبة كيان خارجي، متميزة عن الدولة والجماعات الترابية، مبدئيا غير تجارية ولا توزع أرباحا على أعضائها ومسيريها، وتتضمن عنصر المشاركة الإرادية، ويمكن تناولها كفضاء يؤمن الانتقال من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام عبر لقاء بين – شخصي"[7].

ويمكن أن ننتهي إلى تعريف "ألكسي دو توكفيل" للجمعية الذي يعد تعريفًا بسيطًا في ظاهره، لكنه كثيف الدلالة سوسيولوجيًا، إذ يؤكد أن قيامها «لا يتطلب أكثر من إعلان عدد من الأفراد عن تأييدهم مبدأً ما والتزامهم العمل المشترك على نحو ما لنصرة ما يؤيدونه». وبهذا المعنى، فالجمعية، لا تقوم على شرط قانوني أو مؤسسي صارم، بل على فعل اجتماعي إرادي يتمثل في الإعلان الجماعي والالتزام العملي.

ويضيف "توكفيل"، أن "الحق في الجمعية هو حق يتطابق مع حرية الكتابة، ومع ذلك تتمتع الجمعية بنفوذ تفوق نفوذ الصحافة، إذ ينبغي للرأي الذي تمثله الجمعية بأن يتخذ صيغة أوضح وأدق. تعمد الجمعية إلى استنفار أعضائها وتزج بهم في العمل دفاعا عن قضيتها،

---

[3] – عبد الغني الشارفي، الجمعية ومحيطها: أية علاقة؟ جريدة العمل الديمقراطي، عدد 1. من 24 فبراير إلى 2 مارس 2001.

[4]– Grilles Ferréol et autres : Dictionnaire de sociologie, 2éme Ed. Armand colin, Paris. 1991. p 10.

[5] – نشر فضاء الجمعيات، أي مساهمة جمعوية للتخفيف من عجز الديمقراطية المحلية، سنة 2003.

[6] – سعيد أهمان، العمل الجمعوي بالمغرب المفهوم والتطور، جريدة المستقبل، عدد 347، من السبت 23 إلى الجمعة 29 دجنبر 2000.

[7]– حبيبة حفصاوي، الجمعيات النسائية في المغرب، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس. سنة 2005/2006. ص 115.

وهؤلاء الأعضاء والأنصار، يتعلمون أثناء العمل المشترك أن يتعارفوا، فيزيد عددهم من مقدار حماستهم. الجمعية تَجمع في حزمة واحدة جهود عقول متباعدة، وتدفع بها بقوة نحو هدف واحد حددته هي بوضوح"[8].

بهذا التحليل، تعد الجمعية، رغم تقاطعها مع حرية الكتابة، تتمتع بنفوذ يفوق نفوذ الصحافة، لأن الرأي الذي تمثله لا يبقى في مستوى التعبير النظري المجرد، بل يتخذ صيغة أوضح وأكثر تحديدًا، ويتجسّد في ممارسة عملية جماعية منظمة. فالجمعية تعبّئ أعضاءها، وتدرجهم في عمل مشترك، وتحوّل تشتت الآراء الفردية إلى قوة اجتماعية موحّدة.

وعليه، يمكن تعريف الجمعية عند "توكفيل" بوصفها تنظيمًا مدنيًا إراديًا يقوم على التزام أفراد حول مبدأ أو قضية مشتركة واضحة، ويهدف إلى تحويل الرأي الفردي المنفصل إلى فعل جماعي منظَّم، من خلال تعبئة الأعضاء وتوحيد الجهود العقلية وتنسيق الممارسة العملية.

في ضوء هذا التحديد المفاهيمي، يمكن استخلاص استنتاج لمفهوم الجمعية على النحو الآتي:

تشكل الجمعية، من منظور سوسيولوجي، نمطاً خاصاً من التنظيمات الرسمية، يقوم على الفعل الإرادي والتطوعي للأفراد، ويتأسس على بنية تنظيمية مستقلة ذات شخصية معنوية، تُوجَّه نحو تحقيق أهداف جماعية ذات نفع عمومي وبُعد إنساني، خارج منطق الربح والإكراه المؤسسي، فهي ليست مجرد جماعة اجتماعية قائمة على التفاعل والوعي بالنوع، بل إطار تنظيمي مقصود ومخطط له، تُضبط علاقاته بقواعد نابعة من إرادة المنخرطين أنفسهم، بما يميزها عن المؤسسات التي تُفرض قواعدها من خارج الفاعلين الاجتماعيين.

وانطلاقاً من ذلك، تتحدد الجمعية باعتبارها فضاءً وسيطاً بين المجال الخاص والمجال العام، يتيح للأفراد الانتقال من علاقات التفاعل الشخصي إلى المساهمة المنظمة في الشأن العمومي، كما تشكل إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية الحديثة، بما تضطلع به من أدوار في إنتاج قيم المشاركة، والمسؤولية المدنية، والديمقراطية التشاركية. وبهذا المعنى، لا تُختزل الجمعية في بعدها القانوني أو الوظيفي، بل تُفهم كسيرورة اجتماعية وتنظيمية تُعيد تشكيل علاقات الفعل الجماعي، وتمنح الفاعلين الاجتماعيين إمكانات جديدة للتأثير في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ضمن استقلال نسبي عن الدولة والسوق والأحزاب.

I. الجمعيات: محاولة التصنيف

نقصد بالتصنيف "typologie" صياغة نموذجية لتسهيل عملية تحديد إطار اشتغال الجمعيات، وكذا موقعها وإبراز الدور الذي تؤديه في المجتمع، ومن المعلوم أن أي محاولة للتصنيف تبقى صعبة المنال، نظرا لغنى وتنوع أنشطة الجمعيات، وأهدافها، ووظائفها، وعلاقاتها بمحيطها ومدى تأثيرها على المجتمع... كل هذا يعكس ضرورة طرح التساؤل التالي: هل يمكن الحديث عن تصنيف محدد للجمعيات متفق عليه من طرف كل الباحثين أم هناك تصنيفات متنوعة ومتعددة؟

يصنف "**A. Rose**"[9] الجمعيات إلى نوعين:

1. **جمعيات التعبير Association d'expression**: يقصد بها تلك الجمعيات التي تهدف إلى حاجيات سيكولوجية خاصة بأعضائها.

2. **جمعيات التأثير الاجتماعي Association d'influence social**: يقصد بها تلك الجمعيات التي تسعى إلى تحقيق تغيرات في محيطها.

[8] – ألكسي دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسام حجاز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو 2023. ص 308.

[9]– Alber Mister, Vers Une sociologie Des Associations, Ed ouvrières, Paris 1976. p 16.

هذا التمييز الذي قام به "روس" يبقى غير واضح بالشكل المطلوب، لأن جمعيات التعبير يمكن أن تقوم بتأثير اجتماعي، كما أن جمعيات التأثير الاجتماعي يمكن أن تهدف إلى إشباع حاجات سيكولوجية لأعضائها. قام "**عبد الغني الشارفي**"[10] أيضاً بمحاولة تصنيف الجمعيات انطلاقا من علاقات أهدافها مع المؤسسات العمومية (من خلال الوظيفة التي تشغلها الجمعية)، وقد أوردها على النحو التالي:

1. **وظيفة دفاعية**: ترسم الجمعية هنا لنفسها هدفا لدفاع عن مصالح جماعية لفئة معينة وحمايتها، مما يجعل العلاقة مع الدولة تصادمية، وهو ما يحد بالدولة إلى محاولة احتواءها أو إلى قمعها، فمجال الاشتغال هذا غالبا ما يكون ذو حساسية سياسية كالمرأة وحقوق الإنسان.

2. **وظيفة تشاركية**: فبدل أن تبقى الجمعية خارج دائرة الإدارة، تظل مدعومة رسميا وبشكل مباشر لتسهر على تحقيق الأهداف الجماعية من خلال عمل الإدارة عبر علاقة تشاركية، تتجسد، قبليا، بالاستشارة في اتخاذ القرارات التي تهم مجال تدخل الجمعيات، أو بعديا، عبر المتابعة والمشاركة في تطبيق هاته القرارات، ومن بين هاته المجالات نجد البيئة. هاته العلاقة التشاركية بين الجمعية والإدارة التي هي قليلة إن لم نقل منعدمة في الحالة المغربية، تسمح بتبادل مستمر للمعلومات وللخبرة بين الإدارة والجمعية، وهو ما يحول دون تحول هذه العلاقة إلى تصادم.

3. **وظيفة تسييرية**: تتحمل الجمعية مسؤولية تسيير نشاطات لا تدخل ضمن نطاق عمل المقاولات الخاصة، لكونها غير مربحة، ولا تخضع لقوانين السوق، كالخدمات العمومية، والبنيات التحتية، وسائر القطاعات الاجتماعية. كما يمكن أن تكون الجمعية أكثر نجاعة في تسييرها كلية أو جزئيا من المؤسسات العمومية، وذلك لأن الجمعية أقرب إلى المستفيدين، لأنها تعكس تصورهم لها، كما تعرف رغباتهم الحقيقية.

ويمكن إدراج هنا تصنيف آخر ل"**عبد العزيز مياج**"[11] الذي حاول تصنيف الجمعيات انطلاقا من وظيفتين:

1. **الوظيفة التسييرية**: تقوم بها الجمعيات في مختلف القطاعات التي لم تقم الدولة بدور مشجع اتجاهها، أو في تلك الاهتمامات أو الأنشطة التي لا تدخل في إطار المؤسسات الخاصة مثل القطاعات السوسيو-ثقافية، وتربط هذه الجمعيات نوعين من العلاقة مع الإدارات العمومية، فإما أن تتداخل الجمعية مباشرة مع دواليب الإدارة، وإما أن تحتمي وراء استقلالية القطاعات التي تهتم بها. وإذا كانت الجمعيات لا تحمل أي مشروع أو رغبة من شأنها أن تؤثر أو تغير في مسار توجه القرارات التقنية أو السياسية لدائرة عمل السلطات، فإن الإدارة تتساهل اتجاهها، كما تواجه هذه الجمعيات عائقا آخر يخص علاقتها بالأحزاب السياسية، إذ نجد بعض الجمعيات تقوم بأنشطة داخل الأحزاب السياسية بشكل غير مهيكل، وتقترب مواقفها من توجهات الأحزاب، كما تنظم الأحزاب بعض أنشطتها الثقافية داخل الإطارات الجمعوية.

2. **الوظيفة المنبرية**: تعبر عن جمعيات الدفاع عن مصالح اجتماعية بطريقة منتظمة ودقيقة (الدفاع عن حقوق المستهلك، عن البيئة، عن حقوق الإنسان...)، وهي جمعيات تولد على أهداب المجتمع، وتعمل على انتزاع الاعتراف بمصالح وحقوق ضمنية مشتركة، وتوجد على هامش السلطة، وتقوم بوظيفة الانتقاد والاستفسار، وهذا ما يجعلها تدخل في علاقات نزاع مع السلطات.

يتضح من خلال هذين التصنيفين السابقين، أن هذان الباحثان حاولا تقديم تصنيف للجمعيات، انطلاقا من علاقات أهدافها بالمؤسسات العمومية، بمعنى مدى تصادم أو تشارك هذه التنظيمات الجمعوية بسلطة الدولة. بالرغم من أهمية هذا التصنيف والذي قد يكون تصنيفا مقبولا في التجربة المغربية، يبقى محاولة لا يمكن تعميمها.

---

[10]- عبد الغني الشارفي، الجمعية ومحيطها: أية علاقة، جريدة العمل الديمقراطي، العدد 16، من 24 فبراير إلى 2 مارس 2001 .

[11]- عبد العزيز مياج، الظاهرة الجمعوية بالمغرب المخزن وأحزابه وإشكالية المجتمع المدني، مطبعة فضالة، المحمدية. 1996. ص 63 -67.

وتصنف "كاروF Caraux" الجمعيات إلى ثلاثة أنماط[12]:

1. **جمعيات التعبير والمشاركة:** وهي تلك الأشكال الجمعوية التي تجمع أشخاصا لهم اهتمامات مشتركة ثقافية وفكرية ورياضية وترفيهية، أو يجمعهم عنصر مشترك مهني أو اثني. إذن، تعتمد جمعيات التعبير والمشاركة على أساس العمل التطوعي والمساهمة الفعلية لأعضائها.

2. **جمعيات التدبير:** يتعلق الأمر بجمعيات تهتم بالثقافة، والترفيه، والهويات، وبالتكوين والتربية الجماهيرية، وبالحماية الاجتماعية والصحية والنفسية للفئات الهشة(أطفال مراهقين، شيوخ، معاقين...)، هذه الجمعيات تشكل قطاعا موازيا للقطاع العمومي، وتعمل على تقديم خدمات اجتماعية معينة، إما لعجز السلطات العمومية في تلبيتها أو بتفويض منها، وهي إما تخلق من طرف السلطات العمومية أو تراقب من طرفها، وغالبا ما يكون تأسيسها في إطار تكتيك وقائي من مشاكل متوقعة أو تخلق بمبادرة عمومية أو خاصة، لكنها لا تنفلت من المراقبة الإدارية، اعتبارا للدعم المالي الذي تحصل عليه من الجهات العمومية. هذه الجمعيات المثقلة بمنطق التسيير وهاجس المراقبة الإدارية، غالبا ما تكون بعيدة عن مواكبة الانشغالات والهموم الحقيقية للمجتمع.

3. **جمعيات المطالبة:** هذه الجمعيات بخلاف الجمعيات الأخرى يتجه فعلها نحو مواجهة خصوم من طبيعة مختلفة: الدولة أو أحد مؤسساتها، الجماعات المحلية، مقاولات صناعية أو تجارية....

ويمكن التمييز بين صنفين من التنظيمات الجمعوية داخل هذا النمط من الجمعيات، وذلك على أساس اتجاه الفعل، هل هو قطاعي sectorialأو شامل global.

- **جمعيات المطالبة القطاعية:** تخلق هذه الجمعيات لمواجهة مشاكل محددة في نطاق محدد، والعمل على الضغط على الجهات المسؤولة، بهدف تحسين حالة الحياة اليومية من ناحية السكن أو النقل أو الصحة أو البيئة...

- **جمعيات المطالبة الشاملة:** تكون لها توجهات يغلب عليها الإعلاء من الصراع الطبقي أو رفض النظام القائم، لحل المشاكل التي تعترض الحياة اليومية، فهي تناضل ضد الأسباب العميقة لمشكل ما، وتفتح صراعات متعدد الأبعاد ومستمرة مع الأنساق المولدة للامساواة والقمع والسلطوية.

وتصنف "**ربيعة الناصري**"[13] الجمعيات إلى صنفين، وذلك حسب تنوع الانشغالات المرتبطة بصلب قضايا المجتمع:

1. **الصنف الأول:** تلك الجمعيات التي تعمل من أجل الدفاع عن الحقوق أو المطالبة بالديمقراطية مثل: (جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وحقوق النساء، والجمعيات العاملة في محاربة الرشوة...)، ولعل القاسم المشترك بين هذه المنظمات ذات النزوع الدفاعي والمطلبي، هو البعد السياسي في توجهاتها، مما يعني أنها تنزع تدريجيا إلى التسييس، ومحاولة الحلول محل الفاعلين السياسيين، نظرا لتراجع دور الأحزاب السياسية.

2. **الصنف الثاني:** يشمل تلك الجمعيات التي تسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية، كالأعمال الإحسانية وإشراك السكان في عملية التنمية...

---

[12]– محسن محمد الرحوتي، المجال الحضري ومساهمات جمعيات الأحياء بالمغرب(جمعيات الأحياء العتيقة بفاس نموذجا)، نفس المرجع السابق. ص 80.

[13] – ربيعة الناصري، الحوار والشراكة عن التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب، عناصر تحليل ومحاور التدخل، منشورات الفضاء الجمعوي بشراكة مع مركز "حقوق وديمقراطية". 2003 .ص 123 – 195 بتصرف.

وبشكل عام، ترى الباحثة أن ملف الجمعيات لا يتمثل في تقديم مسكنات للتخفيف من عجز الدولة، وإنما في خلق نوع من التآزر العميق بين السكان، وتحسيسهم، وتعبئتهم، وهو ما تعجز الدولة عن القيام به، لأسباب اجتماعية وتاريخية.

يتبين من خلال هذه التصنيفات المتعددة، أن هناك اختلاف في معايير تصنيف الجمعيات، وذلك تبعا لتداخل أنشطتها، وأهدافها، ووظائفها، وحجمها، وتعدد مرجعياتها الاجتماعية، وشكلها التنظيمي، وعلاقاتها بمحيطها، من هنا يمكن القول بأن كل محاولة التصنيف تبقى تعسفاً وصعبة المنال.

II. القطاع الجمعوي في العالم:

يوفر القطاع الجمعوي في معظم دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فرص شغل عديدة، ولعل هذا مؤشر واضح على ارتفاع حجم ومكونات قطاع الجمعيات غير الهادفة للربح في هذه البلدان، بحيث وفرت هذه التنظيمات إلى حدود سنة 2001 وفي (22 بلد) حوالي 19 مليون منصب شغل، إلا أن هذا العمل التطوعي في كل من فرنسا وألمانيا يفوق متوسط هذه البلدان الأخرى (22 بلد).

إن نشاط الجمعيات في أغلب البلدان الأوربية، ترتكز في ثلاثة قطاعات اجتماعية: التربية، والصحة، والخدمات الاجتماعية، وتمثل هذه القطاعات الثلاث ثلثي العمل المأجور بالنسبة للقطاع غير الهادف للربح.

ويلاحظ أن كلما كان البلد أكثر تطورا، كلما كان القطاع غير الهادف للربح أكثر أهمية، كما نرى أيضا أن الوظائف الأساسية للمنظمات غير الهادفة للربح، تؤدي إما إلى علاقات استبدال ومنافسة، وإما إلى علاقات تكامل وشراكة بين القطاع الجمعوي غير الهادف للربح والسلطات العمومية[14].

يمول القطاع الجمعوي غير الهادف للربح في جل الدول الأوربية (22 بلد)، أولا، بواسطة المداخل الخاصة (مساهمة المستفيدين، بيع، انخراطات...)، ثم من طرف السلطات العمومية (دعم، عقود..)، وأخيرا، بواسطة الهبات، لكن التمويل الأكثر انتشارا في أغلب دول أوربا الغربية هو التمويل العمومي، بينما يمول في باقي الدول الأخرى الصناعية من خلال مداخيله الخاصة، في حين تمثل الهبات المقدمة من طرف الأشخاص أو المقاولات في الدول ما بعد الشيوعية، التمويل الغالب للجمعيات، ويفسر ذلك بالتشريع الضريبي المشجع[15].

III. الجمعيات في مجتمع متحول:

إن الهدف من هذا الفصل ليس عرض تاريخي لأحداث تاريخية، وإنما استخراج ما يترك آثارا في العمل الاجتماعي، والذي يمكن أن يساعد الفاعلين الاجتماعيين في تفسير الفوضى التي تعرفها جمعيات العمل الاجتماعي.

يرى بعض الباحثين أن الجمعيات في المجتمع الأوربي، عرفت فترات مشجعة وأخرى معرقلة، ويمكن تلخيص هذه الفترات في ثلاث مراحل:

1. **المرحلة الأولى:** الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات، تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي مطرد، وارتفاع في مستوى العيش، حيث دخلت أوربا الغربية في نموذج مجتمع الإنتاج والاستهلاك الجماهيري: مجتمع في أوج التصنيع والتحضر.

وبهذا أصبحت الدولة في الغرب أكبر منظم، بحيث أضحت تتحكم في اقتصاد رأسمالي أقل وحشية وأكثر اشتراكية، وقد شهدت هذه الفترة ولادة نظام رائع للحماية الاجتماعية، حيث تم وضع وسيلتين للتضامن الجماعي:

- التضامن الاجتماعي عبر آلية: مساهمة/ فائدة.

[14]- François Blach-Loiné : Fair société, les associations au cœur du social, Ed Syros 2001. p 24 -25.

[15]- Ibid. p 28.

– الحماية الاجتماعية عبر آلية: ضرائب/دعم اجتماعي. وبالتالي، فالدولة لم يقتصر دورها على التنظيم فقط، وإنما على التخطيط للمستقبل أيضا، وذلك عبر مخططات(مخطط السكن، مخطط الاهتمام بالتجهيزات المدرسية، مخطط للتوسع الاقتصادي ...)[16].

بلغ المجتمع الصناعي في هذه الفترة الذروة، بحيث أصبح العلم هو نمط المعرفة السائد، والذي يفرض عقلانية على الدول المهيمنة، وكذلك العدالة الاجتماعية والحرية الديمقراطية، وفي هذا السياق، أصبحت الجمعيات في وضعية مريحة ضمن مجتمع مدني له مكانته في العمل الجماعي الذي تقوده دولة طموحة.

2. **المرحلة الثانية: عصر الشك والنقص:**

في هذه المرحلة، ظهرت أزمات على المستوى الاقتصادي (لم يعد للإنتاج، ولا للقيمة المضافة للمقاولة، ولا لاستثماراتها أي علاقة بقيمتها في البورصة)، وعلى المستوى الاجتماعي (ظهرت أزمة الشغل، ونهاية تخطيط الدولة، ولم تعد لإشكالية العمل الجماعي موقعا مركزيا).

ابتدأت هذه الفترة مع النقد الليبرالي الجديد الذي وجه لدولة الرفاه والمرافق الجماعية باسم المبادرة الفردية وحرية الاستثمار، وانتهت بانتقاد أشكال العمل الاجتماعي المتمركز حول ساكنة مستهدفة في صعوباتها، وظهور أنصار الانتقادات الموجهة للعمل الاجتماعي، باعتباره يؤدي إلى تبعية الطبقات الخاضعة للطبقات المهيمنة، وثم بدأ الشك في القيم النبيلة السائدة وفي المؤسسات: مثلا بدأ ينظر إلى المدرسة كمكان لإعادة الإنتاج الاجتماعي، ومؤسسات الطب العقلي كمقر للشرطة.

كما ساهمت السوسيولوجيا في الشك، وتحطيم العمل الاجتماعي في نهاية المجتمع الصناعي، وبذلك أصبح الفرد تحت المجهر، ليس هو وحده فقط، وإنما حتى المؤسسات وأشكال أخرى للتحديد الاجتماعي، وفي هذا السياق، أصبحت جمعيات العمل الاجتماعي التي تدير عددا كبيرا من المرافق الجماعية، عرضة لأزمة ثلاثية تمس شرعيتها:

- أزمة شرعية دول الرفاه، والأنظمة الكبرى للحماية الاجتماعية.
- أزمة شرعية الكفاءة الاجتماعية المهتمة بإنتاج معالين عن طريق عمل اجتماعي تقني.
- انتقاد التسيير المالي لجمعيات العمل الاجتماعي ولقدرتها على تقديم خدمات عمومية.

3. **المرحلة الثالثة ما بين 1980 و 1985**

بعد مرحلة الرفاه والتقدم في التفكير الاجتماعي الذي بلغ أوجه في نهاية المجتمع الصناعي، وبعد أزمات الشرعية التي واجهتها جمعيات العمل الاجتماعي، وعدم الاستقرار الذي عرفه المشتغلين بميدان المجتمع على إثر هذه التحولات، كان هناك نوعان من ردود الأفعال:

1. البحث عن العودة إلى الماضي.
2. الاستمرار إلى الأمام في اتجاه التسيير والاقتصاد والتسويق.

[16] – Jean Afchain : les associations d'action social– outils d'analyse et intervention. 2éme éd. Paris 2001. p 11.

فالجمعيات تقوم بدور مهم في التحولات الاجتماعية القادمة، حقيقة إنه دور متواضع بالنظر إلى طبيعة الرهانات، لكن رغم ذلك، بإمكانها وانطلاقا من موقعها أن تساهم في التحولات الاجتماعية القادمة [17].

IV. تطور دور الجمعيات:

يشكّل تتبّع تطوّر أدوار الجمعيات، خصوصًا منذ الثلث الأخير من القرن العشرين، مدخلًا تحليليًا أساسياً لفهم التحوّلات العميقة التي مست أنماط التنظيم الاجتماعي، وإعادة توزيع الوظائف بين الدولة والسوق والمجتمع. فمع تسارع عمليات التحديث الاجتماعي، وتنامي تعقيد البنيات المجتمعية، لم تعد الروابط التقليدية قادرة على ضمان أشكال الاندماج والتضامن الضرورية لاستمرار النسق الاجتماعي، الأمر الذي أفرز الحاجة إلى صيغ تنظيمية وسيطة قادرة على التوفيق بين متطلبات الفردانية الصاعدة وإكراهات التضامن الجماعي. في هذا السياق، برزت الجمعيات باعتبارها فاعلًا سوسيولوجيًا جديدًا يعيد تشكيل آليات التكامل الاجتماعي، خارج الثنائيات الكلاسيكية التي حصرت الفعل الاجتماعي بين منطق الدولة ومنطق السوق.

لقد أفضت التحوّلات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بأزمة دولة الرفاه، وتنامي سياسات اللامركزية، وصعود المقاربات التشاركية، إلى إعادة تعريف المجال العمومي نفسه، بحيث لم يعد حكرًا على الفاعل الحكومي، بل أصبح مجالًا متعدّد المستويات تتداخل فيه مبادرات مدنية، وشبكات تضامنية، وآليات تعاقدية جديدة. ومن ثمّ، تحوّلت الجمعيات من مجرد إطار تطوعي محدود الوظائف إلى بنية تنظيمية تؤدي أدوارًا مركّبة: فهي من جهة، آلية لبلورة المطالب الاجتماعية وصياغتها في شكل قضايا عمومية، ومن جهة ثانية، فاعل تنموي يساهم في إنتاج الخدمات والوساطة الاجتماعية، ومن جهة ثالثة، فضاء لإعادة بناء الروابط الاجتماعية في مجتمعات تتزايد فيها النزعات الفردانية والتمايزات البنيوية.

إن هذا التحول لم يكن خطيًا أو خاليًا من التوترات، إذ رافقه اقتراب متزايد بين العمل الجمعوي وبين منطق التدبير المقاولاتي، وتنامي علاقات الشراكة والتعاقد مع السلطات العمومية وما نتج عن ذلك من إخضاع متزايد لمعايير النجاعة والمراقبة والضبط القانوني. وهو ما يطرح إشكالية مركزية، تتعلق بحدود استقلالية الفعل الجمعوي، وبطبيعة موقعه داخل البنية المجتمعية: هل يمثل امتدادًا وظيفيًا للدولة؟ أم فاعلًا بديلًا عنها؟ أم مجالًا ثالثًا وسيطًا ينتج أشكالًا مغايرة من التنظيم والتضامن؟

من هذا المنظور، يصبح تحليل تطوّر دور الجمعيات تحليلًا للتحوّل في أنماط الضبط الاجتماعي ذاتها، أي انتقالًا من نموذج احتكاري للدولة في تدبير المصلحة العامة، إلى نموذج تعددي تتقاسم فيه الفاعلية مؤسسات عمومية وتنظيمات مدنية وشبكات محلية، وهو انتقال يفرض إعادة التفكير في مفهوم الفضاء العمومي، وفي موقع المجتمع المدني كحيّز للتفاعل الحرّ والمبادرة الاجتماعية، حيث تغدو الجمعية وسيطًا بنيويًا لإنتاج الروابط، وتمثيل المصالح، والمساهمة في بناء أشكال جديدة من المواطنة والتنمية.

وعليه، فإن دراسة تطوّر أدوار الجمعيات لا تنحصر في وصف توسّع وظائفها، بل تتجاوز ذلك إلى مساءلة موقعها داخل التحوّلات الكبرى التي مست علاقة الدولة بالمجتمع، وحدود التمايز بين العمومي والخاص، وإمكان تشكّل فضاء ثالث يشتغل بمنطق الوساطة الاجتماعية والتنظيم التشاركي، وهو ما يمنح الظاهرة الجمعوية أهميتها السوسيولوجية بوصفها أحد المؤشرات الدالة على إعادة تركيب البنية المجتمعية المعاصرة.

[17] Jean Afchain : les associations - outils d'analyse et intervention- d'action social. p 16 -24. Op. cit.

1. **تحقق الجمعيات نوع جديد من التكامل:**

للجمعية دور بالغ الأهمية هو الدخول في تكامل وانسجام مع مجتمع يزداد تنوعا وتعقيدا، لتتيح فرص من التنظيم السوسيو جماعي، حيث تتفاعل مجموعة من الديناميات التي تدعم وتحد بعضها البعض: ارتفاع الفردانية من جهة، وتأسيس شبكات النشاط الاجتماعي والتضامن من جهة أخرى، وهذا ما يفترض علاقات أكثر حرية وحركية.

فالجمعية، جاءت لتمنح إمكانية نوع جديد من التكامل الخصوصي والاجتماعي في الوقت نفسه، فهي مولد للهوية الفردية ومروج للهوية الجماعية على حد سواء، باختصار، حققت الجمعية اندماج يجمع بكيفية جديدة بين الاستقلالية والتضامن، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

2. **تعبر الجمعيات عن المطالب الاجتماعي:**

إن الدور الذي تضطلع به الجمعيات، يتجلى في التعبير عن المطالب الاجتماعية، ويقتضي هذا الدور على تجميع المطالب الفردية، وإعطائها صبغة جماعية وعمومية، وهذا يدخل في إطار مبادرات ميدانية أو في إطار أعمال احتجاجية أو في إطار هيأة تمثيلية، حيث يتم نقل المطالب التي تم جمعها انطلاقا من الاتصال بالساكنة المعنية، إذ نجد هنا ثلاث وظائف: احتجاجية، تمثيلية، اختبارية.

3. **الجمعية لها أدوار قريبة من أدوار المقاولة:**

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجمعيات كلما طورت أدوارها كمشغل وكمنتج لأنشطة المؤدى عنها، تصبح قريبة من عالم المقاولات والمؤسسات التجارية، لهذا ينبغي عليها الحذر، لكي لا تفقد خصوصياتها.

4. **الجمعية لها أدوار المنفعة العامة والمصلحة العمومية:**

في بداية القرن العشرين كانت المصلحة العمومية والمنفعة العامة حكرا على الدولة فقط باعتبارها المسؤولة عنها، لكن بداية الستينات (60) من نفس القرن أخذت الرؤية تتغير، حيث أصبحت الدولة تعجز أو تتأخر عن بعض الخدمات، وخصوصاً في بعض القطاعات: كالصحة، والأعمال الاجتماعية، والثقافة، والتربية... كما أن الجمعيات قد أسست بشكل واسع وأبانت عن حيوية جعلتها تظهر كحاملة لقوة مبادرة وإبداع في هذه القطاعات الحيوية.

بعد ذلك، ازدادت العلاقات بين القطاع الجمعوي والدولة تماسكا، حتى أصبحت في بعض المجالات وثيقة جدا، وقد نتج عن هذا التماسك مجموعة من الآثار على الجمعيات، يمكن جمعها في ثلاث أو أكثر:

- الزيادة في الموارد للجمعيات.
- الزيادة في المعايير والقوانين في العمل الجمعوي.
- الزيادة في المراقبة الإدارية.
- الزيادة في العلاقات التعاقدية والتشاركية.

ولعل التساؤلات التي تطرح نفسها هنا هي: هل يمكن الحديث عن تطور في دور الجمعيات على مستوى الشراكة مع السلطات العمومية؟ وهل هذا الدور الذي تضطلع به الجمعيات كشريك للدولة أصبح جزءا أساسيا من أدوارها؟

يظهر هذا التقدم على مستوى التشاركية والمشاورات الرسمية أو غير الرسمية بين الجمعيات والدولة، في تبادل ممثلي السلطة العمومية وممثلي الجمعيات معلومات وآراء حول وضعية سياسة ما أو حول مشروع قانون تشريعي أو تنظيمي.

5. **التعاقد مع الجمعيات:**

منذ أواسط الستينات، بدأ الحديث يتزايد على العلاقات الوثيقة مع الجمعيات، وإعطاء هذه العلاقات طابعا تعاقديا، حيث أصبحت الاتفاقية الوسيلة المفضلة لهذه السياسة، وهذا ما افترض قدرة الأطراف المتعاقدة مع الجمعيات، على تحديد المشروع بدقة والأهداف النوعية الذي يتضمنها وعلى تقييم الوسائل الضرورية لتطبيقه، والنص على حقوق والتزامات كل طرف.

6. **مساعدة الحكومة للعمل الجمعوي:**

بدأت أزمة دولة الرفاه تشتد، كما أعادت اللامركزية توزيع الأدوار بين الدولة والسلطات المحلية، منذ ذلك الحين، تعين على الدولة البحث عن وسائل إضافية، وقد اتخذ هذا البحث اتجاهين مختلفين:

أ. اتجاه نيوليبرالي مستوحى من نماذج اقتصاد السوق.

ب. اتجاه يعزز قيادة العمل الجمعوي من طرف الحكومة.

– **يتضمن الاتجاه الأول بديلين:**

- **البديل الأول:** يميل إلى تلبية طلب بعض الخدمات بواسطة مساعدات عمومية، وإعفاءات ضريبية لصالح المتقدمين بالطلبات.
- **البديل الثاني:** يقتضي في بعض القطاعات الجمعوية أن تطرح الحكومة طلبات عروض، حتى يتسنى لها الاختيار من بين المشاريع المقترحة أو تلك التي يظهر لها أنها الأحسن وتستجيب لمعاييرها.

هكذا ترى الجمعيات أن دورها يتم اختزاله في تحضير العروض، بالإضافة إلى أن التمويل لا يتم إلا في الأعمال المسجلة ودون وجود ضمان تجديدها.

– **أما الاتجاه الثاني:** الذي يخص نمط التنظيم المستوحى من التسيير، فهو يميل منذ سنوات إلى تعزيز التحكم وقيادة العمل الجمعوي من طرف الحكومة.

7. **حاجة الجمعيات إلى الفضاء:**

كلما اقتربت الأدوار التي يضطلع بها القطاع الجمعوي من أدوار المقاولات التجارية أو من أدوار القطاع العمومي، إلا وأصبحت هويتها وفضاءها عرضة للتساؤلات، حيث يجد القطاع الجمعوي نفسه في مواجهة معضلة، إما أن يميل إلى جهة المقاولات التجارية أو إلى جهة القطاع العمومي أو ينفصل عنهما جذريا، دون أن يتذكر لطابعه الهجين الذي وإن كان مصدرا لبعض الغموض فهو أيضا مصدر للثروة والسلطة/القوة.

في الواقع إن المشكل المطروح هنا هو طبيعة الفضاء المتاح للقطاع الجمعوي، وليس من المؤكد أن تكون التمثيلات المزدوجة والتي لا تعترف إلا بالمجالين "العمومي والخاص" وليس هناك بينهما شيء. بعبارة أخرى، تلك التمثيلات التي تتجاهل الوساطة بين هذين الحدين، قد أفادتنا كثيرا في معالجة هذا المشكل بشكل صحيح.

في الحقيقة، هناك العديد من السوسيولوجيين أمثال "دوركايم" و"ماكس فيبر" ... أكدوا على وجود فضاء ثالث، فضاء العلاقات المجتمعية والتضامن والجمعيات، والذي يختلف عن فضاء المؤسسات العمومية المتميز بالقانون والنظام، وعن اختياراتنا الحرة وانخراطها في علاقاتنا مع الآخرين.

ويصف "هابرماس" وأخرون هذه الفضاءات بكونها "عمومية ومستقلة"، وهما صفتان يصعب التوفيق بينهما إذا كان مفهوم الفضاء العمومي يشير إلى تلك الفضاءات المرتبطة بالسلطة، أما إذا كان هذا المفهوم يحيلنا إلى فضاء ثالث حيث علاقاتنا الاجتماعية وتجمعاتنا تتم

في إطار حرية الاختيار والانخراط، فإن هذه الفضاءات العمومية المستقلة تشكل في جميع الحالات تلك الأماكن المفضلة لإنتاج مجتمع مدني، وذلك عبر وسيط، له دور أساسي هو الجمعية.

منذ سنوات، يبدو أن التمييز بين القطاع الجمعوي والمجتمع المدني أصبح ينظر إليه كاختلاف، وليس كتعارض، لذلك انصب النقاش حول العلاقات التي ينبغي أن تنشأ بين القطاع الجمعوي والمجتمع المدني.

لذلك، فالقول باستيطان الفضاء الجمعوي داخل المجتمع المدني، لا يعني رفض حضور الدولة في مجالات العمل التي يتدخل فيها القطاع الجمعوي، بل على العكس من ذلك تماما، لأن القطاع الجمعوي عموما يحمل طلب الدولة كطلب للتواصل والاعتراف والدعم، وذلك من خلال روح تحترم هويته وقدراته الخاصة، ولا تجعل منه مجرد مساعد أو أداة في يد الحكومة[18].

خاتمة:

يتضح من خلال هذا التحليل أن الجمعية، باعتبارها نمطاً خاصاً من التنظيمات الرسمية، لا يمكن الإحاطة بها ضمن تعريف واحد مغلق أو تصنيف نهائي، نظراً لتعدد وظائفها وتداخل مجالات اشتغالها وتشابك علاقاتها مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين. فهي في الآن ذاته إطار للتنشئة الاجتماعية، وآلية للتعبير عن المطالب، وفاعل في إنتاج الخدمات، ووسيط في إعادة بناء الروابط الاجتماعية داخل مجتمعات تعرف تصاعد الفردانية وتفاقم التمايزات البنيوية.

غير أن هذا التعدد الوظيفي، الذي يمنح الفعل الجمعوي ديناميته ومرونته، يطرح في المقابل إشكالات بنيوية تتعلق بحدود استقلاليته، وبطبيعة علاقته بالدولة والسوق، وبمخاطر انزلاقه نحو منطق التدبير التقني أو المقاولاتي على حساب أبعاده القيمية والتطوعية. ومن ثم، فإن فهم الظاهرة الجمعوية يقتضي تجاوز المقاربات الاختزالية، والانخراط في تحليل سوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار موقعها داخل سيرورات إعادة تركيب الفضاء العمومي، بوصفها تجسيداً لإمكان تشكّل فضاء ثالث قائم على الوساطة الاجتماعية والتنظيم التشاركي، بما يعيد تعريف شروط الفعل الجماعي وإمكانات بناء الديمقراطية والتنمية في المجتمعات المعاصرة.

[18]- Ibid. p 38 -43.

المراجع والمصادر:

- مياج عبد العزيز، الظاهرة الجمعوية بالمغرب المخزن وأحزابه وإشكالية المجتمع المدني، مطبعة فضالة، المحمدية. سنة 1996.
- الرحوتي محسن محمد، المجال الحضري ومساهمات جمعيات الأحياء بالمغرب(جمعيات الأحياء العتيقة بفاس نموذجا)، أطروحة لنيل دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس. السنة الجامعية: 2002/2003.
- الشارفي عبد الغني، الجمعية ومحيطها: أية علاقة؟ جريدة العمل الديمقراطي، عدد 6 1. من 24 فبراير إلى 2 مارس 2001.
- الناصري ربيعة، الحوار والشراكة عن التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب، عناصر تحليل ومحاور التدخل، منشورات الفضاء الجمعوي بشراكة مع مركز "حقوق وديمقراطية". 2003.
- أهمان سعيد، العمل الجمعوي بالمغرب المفهوم والتطور، جريدة المستقبل، عدد 347، من السبت 23 إلى الجمعة 29 دجنبر 2000.
- حفصاوي حبيبة، الجمعيات النسائية في المغرب، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس. سنة 2005/2006.
- دو توكفيل ألكسي، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسام حجاز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو 2023.
- لطفي طلعت إبراهيم، علم الاجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، سنة 1993.
- نشر فضاء الجمعيات، أي مساهمة جمعوية للتخفيف من عجز الديمقراطية المحلية، 2003.
- Alber Mister, Vers Une sociologie Des Associations, Ed ouvrières, Paris 1976.
- François Blach-Loiné : Fair société, les associations au cœur du social, Ed Syros 2001.
- Grilles Ferréol et autres : Dictionnaire de sociologie, 2éme Ed. Armand colin, Paris. 1991.
- Jean Afchain : les associations d'action social- outils d'analyse et intervention. 2éme éd. Paris 2001.